بسم الله الرحمن الرحيم

كيف تجاوب العالم مع الإرهاب الأمريكي ضد المؤسسات الخيرية

ألا يدرك أحد مدى التغاضى عن الممارسات التي تمارسها العديد من المؤسسات الخيرية الغربية التي لها تاريخ طويل في تأييد الإرهاب من خـــلال عمليـــات دعـــم العـــصابات والحركات الانفصالية التي يتم تمويلها سراً وعلناً عن طريـــق تلـــك المنظمـــات غيـــر الحكومية الغربية. ومن أوضح تلك الممارسات دعم مجلس الكنائس العالمي للمتمـــردين في جنوب السودان وكذلك مساعدته بشكل نشط الحركة الانفـــصالية فـــي إقلـــيم بيـــافرا النيجيري ذي الأغلبية المسلمة. ومع هذا لم يحدث أن تم انتقاد هذه المساعدات على أنها دعم واضح للإرهاب ويجب وقفها.

كما لا يجهل أحد مدى تغاضي الدول الغربية عن قيام العديد من الجمعيات والمؤسسات الإنسانية والغربية - وخاصة الأمريكية ــ بجمع تبرعات لـــصالح إســـرائيل كـــسياسة واستراتيجية مستمرة، إضافة إلى تلبية حالات الطوارئ لدول الكيان الصهيوني، والتـــي تستخدمها في تعزيز احتلالها أو في بناء مستعمراتها على الأراضي الفلـــسطينية ودعـــم سياساتها القمعية والإرهابية ضد الشعب الفلسطيني وهي العمليات التي اعتبرها العديد من السياسيين والمنظمات الدولية نموذجاً واضحاً لإرهاب الدول يستوجب ملاحقته قانونياً.

ولكن عند ما يكون الأمر متعلقا بالعمل الخيري الإسلامي فلا أحد يجهـــل مـــا مارســـته وسائل الإعلام الأمريكية باقتدار من دور انتهازي لبث مشاعر الشك والريبة تجاه كل ما يندرج تحت مسمى المؤسسات الخيرية الإسلامية. ولم يقـــف الحـــد بهـــذه الانتهازيـــة الأمريكية عند الحرب الإعلامية على العمل الخيري الإسلامي بل لقـــد اتخـــذت الإدارة الأمريكية الكثير من الإجراءات الميدانية والقانونية والتشريعية ضد تلك المؤسسات تحت شعار محاربة الإرهاب. ومع هذا فإن تلك الحملة الأمريكية الإرهابية تفتقد اللغة الوثائقية. وكما يقول رئيس جمعية الحقوقيين البريطانية فإن "كل ما قدم من اتهامـــات لا يمكـــن أن

تعتمد كدليل إدانة في المحكمة"*. لقد اتسمت الحملة الإرهابية الأمريكية على العمل الخيري الإسلامي بالتعميم والشمولية كما اتسمت بعدم الوضوح بل مارست الحملة التمويه والتعتيم في كثير من الأحيان وبرزت فيها جوانب التهويل وعدم تقديم الأدلة والبراهين بل ربما اعتمدت على القراءات الخاطئة في بعض الأحيان مما حدا بوزير الداخلية السعودي أن يرد على هذه الاتهامات المكارثية بقوله "من يستطيع القول أن هذه الأموال تذهب إلى غير مستحقيها وهل هناك دليل واحد على هذا؟" بل إن الأمم المتحدة نفسها اضطرت إلى التنبيه بأن الحرب على الإرهاب اتسمت بالتخبط والتشويش (صحيفة الشرق الأوسط ١٤٢٣/٨/١٠)

إن إدانة أي مؤسسة جانحة لم يكن يتطلب كل تلك الحملات الإعلامية وإنما كان يكفي لإدانتها إبراز الأدلة للمحاكم أو الحكومات المعنية داخل أمريكا أو خارجها. ولكن طالما أن القصد هو إغلاق المؤسسات الخيرية الإسلامية أو تحجيمها وتقزيمها أو على الأقل التشهير بها واتهامها وإرهابها وإرهاب العاملين بها فليكن ذلك بسبب أو بلا سبب. وعند ما يكون الإغلاق هو الهدف فالسبب يسهل تدبيره كما حدث لمكتب مؤسسة الحرمين في البوسنة والهرسك؛ فقد جرت محاولات لإقفال لمكتبها هناك بدعوى دعمها للإرهاب، وبعد الإخفاق في إدانتها بهذه التهمة، أغلق المكتب أخيرا بسبب توظيف أجانب من دون ترخيص!!** وكذلك ما حدث في مصر في رمضان المنصرم الموافق نوفمبر من عام ٢٠٠٢غ حيث طالب السفير الأمريكي بإغلاق خمسة وعشرين جمعية دينية محلية دفعة واحدة للاشتباه في علاقتها بتنظيم القاعدة بينما كان السبب الحقيقي أن تلك الجمعيات لعبت دوراً قوياً في تفعيل المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الأمريكية.

ومع أن هذه الحملة الأمريكية الإرهابية بحق المؤسسات الخيرية الإسلامية تتجاوز قواعد العدل وأصوله التي تنص على أن الأصل البراءة وأن البينة على المدعي، فكيف تجاوبت معها العالم بشكل عام والمسلمون بشكل أخص؟

أما على المستوى الدولي فنذكر أن آثار هذه الحملة قد وصلت إلى محاولات لإفشال مؤتمر باريس الدولي والذي كان معنياً بمناقشة دعاوى الإرهاب على المؤسسات الخيرية الإسلامية ــ وذلك في يناير عام ٢٠٠٣غ ــ وكان من آثار هذه المحاولات رفض السفارة الفرنسية بالسعودية منح تأشيرات لأكثر من عشرة أكاديميين سعوديين معنيين بالعمل الخيري والإنساني، رغم أن لبعضهم مشاركات ضمن جدول المؤتمر، وكانت قد

وجهت لهم خطابات من الجهة المنظمة بباريس. وبررت السفارة الفرنسية بالرياض هذه الحرب على الحرية من بلاد الحرية بقولها أن رفض منح الأكاديميين السعوديين تأشيرات دخول لحضور المؤتمر جاء ضمن قرار سياسي فرنسي بالتشاور مع بعض الدول الأعضاء في اتفاقية سنقن!!

لقد وصل التناغم الدولي ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية حدا بمكن تصوره بتأمل قول ديمي غورول وكيل وزارة الخزانة الأمريكية للشؤون التنفيذية إنه سيقوم بجولة لمدة ٦ أيام في الدول الأوروبية لتجميد أرصدة حوالي ١٢ شخصا معظمهم من السعوديين الأثرياء وقول نائب وزير المالية الأمريكي كنيث دام في خطابه أمام اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ "إنه أجريت مباحثات في هذا الخصوص مع دول في الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، ومع دول صناعية اخرى من مجموعة الدول السبع الكبرى ومع فريق العمل المالي متعدد الأطراف". ولا شك أن هذه المباحثات الأمريكية مع دول العالم من الشمال إلى الجنوب هي التي دفعت مسؤولا أمريكيا كبيرا إلى أن يقول بأنه إذا لم يتخذ إجراء في السعودية ضد الأشخاص الذين تضمهم القائمة "فسنتمكن على الأقل من منعهم من السفر". هذا بالنسبة لأمريكا أما الحكومة اليهودية فقد قامت بتبني أبشع أنواع الإرهاب في فلسطين وصفَت حساباتها مع كل من يدعم الشعب الفلسطيني من مؤسسات ودول. وعلى نفس المنوال تم التفاعل في روسيا والهند والفلبين والبلقان.

حدث هذا على الصعيد الدولي ولا غرابة في ذلك فإن(الَّذينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ) ولكن كيف تفاعل المتهمون بالإرهاب ورعايته ودعمه؟.

لقد نشرت مجلة شؤون خليجية الصادرة من مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية تفصيلاً عما أثمرته الضغوط الأمريكية من توجهات ضد المؤسسات الخيرية في كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان والسعودية شملت تجميد حسابات وإغلاق مصارف وتجسس على التحويلات البنكية وفرض قوانين وأنظمة ولوائح تخضع الجمعيات الخيرية فيها لرقابة غير مشروعة ويصعب في هذا المقال الموجز أن نستعرض الكم الهائل من الإجراءات الضاغطة والتعسفية التي سنتها هذه الدول استجابة لهذه الحرب الأمريكية. وقد أوردت المجلة قائمة بأبرز الجهات والمنظمات التي شملتها الاتهامات دولاً وأفراداً ومصارف ومؤسسات ومنظمات خيرية وشركات. ويمكن لمن

أراد الرجوع إلى أصل المقال وتفاصيل أخرى عن مواقف بعض الدول الخليجية في العدد ٣١ لعام ٢٠٠٢غ من مجلة شؤون خليجية.

لقد أثمرت كل تلك الأنظمة والقوانين والإجراءات والاتهامات في بلاد الخليج وغيرها من بلاد الإسلام تحجيما للعمل الخيري الإسلامي (أنظر: تراجع العمل الإسلامي الخيري وظهور البدائل النصرانية). ومع هذا لم تكتفي أمريكا بهذه الاستجابة السريعة من الدول الإسلامية تحت غطاء القوانين الداخلية لكل دولة ولكنها أبت إلا التدخل السافر فيما هو من شؤون السيادة الوطنية للدول. والكل يعلم المطالب الأمريكية لفرض الرقابة على الجمعيات الخيرية في الكويت (أنظر: نص المطالب الأمريكية لتعزيز الرقابة على الجمعيات الخيرية الإسلامية) وما مثلته تلك المطالب من تدخل همجي في حقوق الإنسان وحقوق المؤسسات بل وحقوق الدول في شؤونها الخاصة بلا سند قضائي.

ويندرج في هذا الإطار المهين للساسة الأمريكية ما أشارت إليه صحيفة الوطن والشرق الأوسط في ١٤٢٢/١٢/٢٣ الموافق ٢٠٠٢/٢/٢٧غ من أن وزير الخزانة الأمريكي بول أونيل الذي كان قد بدأ جولة في الدول الخليجية لمدة أسبوع ناقش عند وصوله إلى السعودية موضوعات تتعلق بالتمويلات المخصصة للأغراض الخيرية إضافة إلى عرضه تقديم المساعدات الفنية والخبرات في هذا المجال!!. وزيادة في الاستكبار أوضح روب نيكولس المتحدث باسم وزارة الخزانة الأمريكية أن مباحثات بول أونيل تدور حول ضرورة وجود قواعد عامة لأنظمة البنوك الإسلامية والمنظمات الخيرية كما تهدف الجولة أيضاً إلى جمع معلومات إضافية عن شيكات تحويل ومجموعات أخرى مشيرا إلى أن دول الخليج بها أموال ضخمة تعمل في البنوك الإسلامية والمنظمات الخيرية وهو الأمر الذي ترى الإدارة الأمريكية أنه لابد أن يخضع لقواعد تنظمها!! ثم قال المتحدث بكل وقاحة "الجانب السعودي تعاون بشكل جيد، ولا حاجة لممارسة الإدارة الأمريكية ضغوطاً عليه [من قبل وزير الخزانة الأمريكي بهذا الشأن]!!. وكان وفد أمريكي رفيع المستوى ضم عشرة مسئولين من وزارتي الخزانة والخارجية ومجلس الأمن القومي قد أجرى قبل ذلك محادثات في الرياض تتناول وضع آلية الإشراف على المنظمات الخيرية***

وهكذا تمارس أمريكا إرهابها ضد العمل الخيري الإسلامي بأدنى حجة وبدون حجة ولا يبقى أمام العالم إلا أن يجاريها فيبطش بمؤسسات العمل الخيري ويحاربها حتى لا يتهم قادته وحكوماته بالإرهاب.

إن خير ما ينبه به العقلاء من الآثار الوخيمة لهذه السياسة الإرهابية الدولية بزعامة أمريكا ما كتبته مجلة شؤون خليجية المشار إليها آنفا حينما قالت:

إن ما يجب التأكيد عليه في النهاية هو أن الاستمرار في ممارسة الضغوط وتوجيه الاتهامات واتخاذ إجراءات عقابية ضد الجمعيات والمؤسسات الخيرية العربية والإسلامية من شأنه أن يدفع هذه المؤسسات والجمعيات إلى التوقف وتقليص دورها الإنساني في الوقت الذي يشهد فيه العالم تزايدا ملحوظا في معجلات الفقر والبؤس"

v للمزيد من المعلومات وعن رسائل المركز انظر موقع مركز القطاع الثالث.

د. محمد بن عبدالله السلومي
المشرف العام على موقع
www.3rdsector.org

---

* من حديث في ندوة قناة الجزيرة بعنوان الحملات الخيرية وعلاقتها بالإرهاب في ١٤٢٣/٨/٣ الموافق ٢٠٠٢/١٠/١٢غ

** من تصريح لرئيس الشرطة المالية البوسنية كما جاء قي صحيفة الشرق الأوسط ١٨/٩/١٤٢٣ الموافق ٢٣/١١/٢٠٠٢غ

*** صحيفة البيان الإماراتية في ١٤٢٢/٩/٢٤ نقلا عن صحيفة الوطن.